

التاريخ : ٢٠٠٧/٣/٥ م

قرار وزاري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ م

وزير الصحة :

- بعد الاطلاع على أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية .
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما .
- وعلى القرار الوزاري رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ بشأن مسميات الأطباء البشريين وأطباء الأسنان العاملين في القطاع الأهلي .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن مسميات الأطباء البشريين وأطباء الأسنان العاملين بالوزارة .
- ورغبة من الوزارة الاستعانة بالخبرات التي تحتاجها مرافقها الصحية من الأطباء الكويتيين الاستشاريين العاملين بالقطاع الأهلي لبعض الوقت دعماً للتكامل المثمر بين القطاعين الحكومي والأهلي .
- وبناء على موافقة مجلس الوكلاء باجتماعه رقم ٢٠٠٦/٢٦ .
- وبناء على مقتضيات مصلحة العمل وما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة .

- قرار -

مادة أولى :- يجوز بقرار من الوزير الاستعانة بالأطباء الاستشاريين الكويتيين المرخص لهم في العمل بالقطاع الأهلي ، من ذوي التخصصات النادرة والتي تكون الوزارة بحاجة إليها للعمل بمستشفياتها والمراكز الطبية التخصصية لبعض الوقت بموجب عقد خاص

وذلك نظير مكافأة شهرية تصرف لهم من بند الاستشارات .

مادة ثانية :- يشترط فيمن ترى الوزارة الاستعانة بهم الشروط التالية :

- ١ - أن يكون كويتي الجنسية .
- ٢ - أن يكون مسماه الفني عند تركه العمل بالوزارة لا يقل عن اختصاصي أول حسب القرار الوزاري رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٩٥ .
- ٣ - ألا تكون قد وقعت عليه عقوبة من لجنة التراخيص الصحية آخر خمس سنوات من طلب الاستعانة .
- ٤ - أن تكون الوزارة بحاجة لتخصصه .
- ٥ - أن تكون الاستعانة به يومين بالأسبوع وأثناء الدوام الرسمي .
- ٦ - أن يعالج حالات مراجعي المستشفى الحكومي بالتنسيق مع رئيس القسم .
- ٧ - أن يلتزم بالقرارات واللوائح والنظم المعمول بها وفق سياسات تشغيل الاقسام المعنية .

مادة ثالثة :- يقدم الطلب من القسم المعني وفقا للتسلسل الاداري لوكيل لوزارة
لدراسة مدى توافر الشروط ويرفع للوزير للنظر في الموافقة من عدمه .

مادة رابعة :- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ويعمل به من تاريخه

وزير الصحة